فيها ثلاثة اقوال وكلامه بحسب الظاهر لا يوافق واحدا منها احدها يرجع
فيها مطلقا انها ترجع اليه بالشراء دون الصدقة فانها لا ترجع
اليه الا من ضرورة مثل ان يتصدق على ابنه بكارية فتتبعها نفسه
فانه يرجع فيها للضرورة ويعطيه قيمتها ويمكن رجوعه اي هذا بان
يقال يريد الا من ضرورة والضرب الثاني وهو ما يراد به المودة والمحبة
واليه اشار بقوله وله ان يعتصرها وهب لولده الصغير او الكبير
ابن عرفة الاعتصار لا يجاع المعطي عطية دون عوض لا بطبع
المعطي واحترز بالهبة من الصدقة فانه كما قدمنا لا تعتصر
وقيد اعتصار الاب من الكبير بقوله ما لم ينكح لذلك اي للهبة
او يدان لها او يحدث في الهبة حدثا مثل ان يهبه حد يدا
فيصنعه انية واما الام فانها لا تعتصر من الا ما دام الاب حيا فاذا
مات لم تعتصر فقوله ولا تعتصر من يتيم تكرار وسمي يتيما ما لم
يبلغ فاذا بلغ لم يسم يتيما هم بين الجمهرة التي يكون الوالد بها
يتيما قال والتيتم في العقلا من قبل الاب واما في غيرهم فمن
قبل الام ثم انتقل يتكلم على حيازة الاب للابن فقال وما
اي الشيء الذي وهبه الاب لابنه الصغير فحيازته له جايزة تسقين
احدهما اشار اليه بقوله اذا لم يسكن الاب ذلك الشيء الموهوب
اذا كان دارا او يلبسه ان كان ثوبا فان فعل شيا من ذلك بطلت
الهبة لانه رجوع والاخر اشار اليه بقوله وانما يجوز له ما
يعرف بعينه مثل ان يقول وهبتك الدار الذي من صفتها
كذا وكذا واما ما لا يعرف بعينه فلا مثل ان يقول له وهبتك
دارا من دوري ع ظاهر كلامه انه لا يجوز للصغير الا والده وهو
المشهور وكذا الام تحوز ان مات وصية فخرج بمفهومه

قوله وكذا الام اذا كانت وصية اي للاب او وصية وصبه واما اذا لم تكن وصية فلا يصح
حيازتها ما وهبته لولدها الصغير ولو اشهدت عليه ذكر ذلك وتعذيله في الولد الذكر الخ
واما ما وهبه لولده الرشيد فيجوز له سيده ولو كان كبيرا واما ما وهبه لابنته البكر فيجوز لها ولو بلغت
حتى يدخل بها زوجها ولو تثيب بها الرشد انه عدوي

قوله واما الكبير فهم كلامه انه لو وهبه لابنه في حال صغره شيا واستمر حايزا له حتى بلغ رشيد اولم يجزه
قبل موت ابيه انها تبطل واما لو بلغ سفيها فانه يستمر حايزا له واختلف لو بلغ الصبي وجهل حاله بعد بلوغه
واستمر ابوه حايزا حتى مات فهل يحمل على السفه فلا تبطل او على الرشد فتبطل قولان اه عدوي

الصغير زيادة في الايضاح فقال واما الابن الكبير فلا تجوز حيازته
اي حيازة الاب له هذا اذا كان رشيدا فان حازله لم تصح حيازته
له واما السفيه فتجوز حيازته له وقوله ولا يرجع الخ يريد او غيره
في صدقة مفهوم مما تقدم وكلامه محتمل للكراهة والتحريم
والمشهور ان النهي عن ذلك للندب ولا ترجع الصدقة اليه
اي الى المتصدق بعد الحوز مطلقا اعني كانت بشرا او غيره لا يستثنى
من ذلك شيء الا اذا كانت بالميراث فانه يجوز له تملكها به اذ
لا سبب منه في رجوعها ولا تهمة فيه وظاهر كلامه انه لا يجوز
رجوعها الا في هذه المسيلة وليس كذلك وقد تقدم ان من
العرية رخص في شرائها للضرورة وكذلك الصدقة على ان
يجوز الرجوع فيها للضرورة كما تقدم فلبهبة في اخذ من
كلامه ان من اخرج لسايل صدقة فوجده قد ذهب انه لا يجوز
له اكلها وقال ابن رشد ان كان السايل غير معين لا يجوز له اكلها
ويتصدق بها على غيره وان كان معينا جاز له اكلها ولا باس
ان يشرب المتصدق من لبن ما اي الشيء الذي تصدق به
كالبقرة والشاة ولا باس هنا لما غيره خير منه وظاهر المدونة
المنع وكذا لا يشتري المتصدق ما اي الشيء الذي تصدق
به لا من المتصدق عليه ولا من غيره وكلامه يحتمل المنع والكراهة
وهو المذهب فان وقع مضى وعلى الاول يفسخ وقيل يمضي
مراعاة للخلاف ثم انتقل يتكلم على بيان القسم
الثاني من اقسام الهبة وهو ما قيد بثواب فقال والموهوب
اي الشيء الذي وهبه لا جل اخذ العوض منه اما اثاب اي
عاوض اليتيمة او رد اليتيمة في تعرض هنا لهبة الثواب وهو

قوله وهو اي الموهوب فيه صنعه حتى لم تفت
الهبة ولم يدفع له الموهوب له شيا ما لم يجز الا يلزم دفع القيمة كما ان للواهب
قيمتها الموهوب له فان للواهب الرجوع فيها ولو دفع له الموهوب مما يوضع عنها بقيضها واما ليلزم
فانه يلزم الواهب قبول ما فيه وفا بها ولا يلزم الموهوب له قبضها واما ليلزم الاخرا فانها للزوجة
ما لم يدخل بها او يذكر شرط الثواب واما ارده او ذكره ولم يعينه واما ان ذكره وعينه وقبض
الموهوب له ولو واهب طلب الثواب ولو متملا ولا يلزمه العين ان يعوده
وان هلك

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)